Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 760-776
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.37

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Financial inclusion as a tool for achieving financial stability in Iraq

Eman Mudhafar Yousif*
College of Administration and Economics/Wasit University

Keywords:
Financial inclusion, financial stability, Iraqi economy.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	07 Feb. 2026
Received in revised form	19 Mar. 2026
Accepted	24 Mar. 2026
Available online	30 Sep. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Eman Mudhafar Yousif
College of Administration and Economics/Wasit University

Abstract: This research aims to study the role of financial inclusion as a tool for achieving financial stability in Iraq during the period 2015–2024. It relies on a descriptive analysis of key financial inclusion indicators, such as the number of bank accounts, ATM penetration, the volume of credit extended to the private sector, and the number of commercial bank branches. The research findings indicate that financial inclusion levels in Iraq remain limited despite relative improvement in some indicators. Furthermore, the gap in the private sector's access to banking services and its limited reliance on credit represent major obstacles to maximizing the impact of financial inclusion in supporting financial stability. Therefore, the study recommends adopting national strategies to expand banking services, promote financial literacy, and encourage the use of electronic payment methods and modern financial technologies.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 760-776
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.37

الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار المالي في العراق

ايمان مظفر يوسف كاظم
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة واسط

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة دور الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار المالي في العراق خلال المدة (2015–2024)، بالاعتماد على التحليل الوصفي لمؤشرات الشمول المالي الرئيسية، مثل عدد الحسابات المصرفية، وانتشار أجهزة الصراف الآلي، وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وعدد فروع المصارف التجارية، وقد أظهرت نتائج البحث أن مستويات الشمول المالي في العراق ما تزال محدودة رغم التحسن النسبي في بعض المؤشرات،كما إن الفجوة للقطاع الخاص يمثلان في توزيع الخدمات المصرفية وأيضاً الاعتماد المحدود على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مما يمثلان عقبات رئيسة أمام تحقيق أثر أكبر للشمول المالي في دعم الاستقرار المالي. اعتمادًا عليه، وتوصي الدراسة بتبني استراتيجيات وطنية لتوسيع نطاق الخدمات المصرفية، وتعزيز الثقافة المالية، وتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني والتقنيات المالية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستقرار المالي، الاقتصاد العراقي.

المقدمة

يُعدّ الشمول المالي من المفاهيم الاقتصادية الحديثة التي حظيت باهتمام متزايد في الدراسات المعاصرة، نظرًا لدوره الفاعل في تعزيز كفاءة الأنظمة المالية وتحقيق الاستقرار المالي، خاصة في الاقتصادات النامية. ويُقصد بالشمول المالي تمكين جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها، بما يشمل الحسابات المصرفية وخدمات الادخار والائتمان ووسائل الدفع، وبما يحدّ من الإقصاء المالي ويعزز دمج الأفراد والأنشطة الاقتصادية ضمن النظام المالي الرسمي، بينما يُعدّ الاستقرار المالي أحد الأهداف الرئيسة للسياسات الاقتصادية، إذ يعكس قدرة النظام المالي على أداء وظائفه الأساسية بكفاءة والمحافظة على توازنه في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن ارتفاع مستويات الشمول المالي يسهم في تعزيز الاستقرار المالي من خلال تحسين كفاءة الوساطة المالية وتنويع مصادر التمويل وتعزيز الثقة بالمؤسسات المصرفية.

إن النظام المالي والمصرفي في العراق يتأثر بتحديات عدة اقتصادية وسياسية انعكست سلبًا على مستويات الشمول المالي والاستقرار المالي، وعلى الرغم من المبادرات التي أطلقها البنك المركزي العراقي لتطوير القطاع المصرفي وتعزيز استخدام التقنيات المالية الحديثة، إلا أن مؤشرات الشمول المالي ما تزال محدودة مقارنة بالاقتصادات المشابهة، سواء من حيث انتشار الحسابات المصرفية أو حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أو البنية التحتية المصرفية، مما يتطلب دراسة معمقة لدور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من جانبين مترابطين، إذ تتجسد الأهمية العلمية في إسهامه في إثراء الأدبيات الاقتصادية المرتبطة بموضوع الشمول المالي والاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي، من خلال توصيف وتحليل مؤشرات الشمول المالي الأساسية خلال المدة الزمنية محل الدراسة، بما يسهم في تعميق الفهم النظري لطبيعة العلاقة بينهما. أما الأهمية التطبيقية، فتبرز في

توفير البحث إطارًا مرجعيًا يمكن الإفادة منه عند صياغة السياسات المالية والمصرفية، لاسيما من قبل البنك المركزي العراقي والمؤسسات المصرفية، بهدف تعزيز الشمول المالي ودعم الاستقرار المالي.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث بالسؤال الآتي:

ما مدى إسهام الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في العراق في ظل انخفاض نسب الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية (الخدمات المصرفية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، إدارة الاستثمارات والأصول) واستخدامها من قبل شرائح واسعة من المجتمع؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تعزيز الشمول المالي يُعد أداة فاعلة في تحقيق الاستقرار المالي في العراق، إلا أن محدودية مستوياته الحالية وتباين توزيعه الجغرافي يحدّان من دوره في تحقيق هذا الهدف.

هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة واقع مؤشرات الشمول المالي في العراق خلال الفترة (2015–2024)، وتحليل العلاقة المحتملة بين هذه المؤشرات ومؤشرات الاستقرار المالي بطريقة وصفية، ومن خلال هذا التحليل، ويهدف إلى تعزيز دور الشمول المالي في دعم الاستقرار المالي، بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز متانة النظام المالي في العراق.

حدود البحث

- **الحدود الزمنية :**للمدة (2015–2024). بيانات سنوية.
- **الحدود المكانية :**الاقتصاد العراقي.
- **الحدود الموضوعية :**ركز البحث على دراسة الشمول المالي من خلال مؤشراته والمتمثلة بعدد الحسابات المصرفية، وأجهزة الصراف الآلي، حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وعدد فروع المصارف التجارية، وتحليل أثرها الوصفي في الاستقرار المالي.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لبيان الإطار النظري لمفاهيم الشمول المالي والاستقرار المالي، وتحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق خلال المدة (2015–2024). وتم التركيز على وصف البيانات الإحصائية الرسمية المتاحة، مثل عدد الحسابات المصرفية، أجهزة الصراف الآلي، حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وعدد فروع المصارف التجارية، مع استخدام الجداول والرسوم البيانية لتوضيح الاتجاهات والأنماط.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للشمول المالي والاستقرار المالي

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لشمول المالي

أولاً. مفهوم الشمول المالي وأهميته: الشمول المالي يُعدّ من المفاهيم الحديثة نسبيًا في الأدبيات الاقتصادية والمالية، وقد اختلفت تعريفاته باختلاف الجهات التي تناولته، سواء أكانت مؤسسات مالية دولية أم باحثين وأكاديميين متخصصين، وقد مرّ مفهوم الشمول المالي بتطورٍ ملحوظ، ولم يعد يقتصر على التصنيف الثنائي للأفراد والمؤسسات إلى مشمولين أو غير مشمولين بالخدمات المالية، وإنما اتجه نحو اعتماد منظورٍ أكثر شمولًا يقوم على أبعاد متعددة، وتشمل هذه الأبعاد مدى إتاحة الخدمات المالية الرسمية، ومستوى استخدامها الفعلي، وجودتها، واستدامتها، فضلاً عن قدرتها على تلبية مختلف احتياجات فئات المجتمع، وبناءً على ذلك، يُعرَّف الشمول المالي بأنه "الشمول المالي

هو إتاحة الوصول العادل والآمن إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل جميع فئات المجتمع" (Dangi & Kumar, 2013: 155).

ومركز الشمول المالي في واشنطن قد عرفه بأنه: " الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد القادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء، ومن ثم يمكن الوصول إلى الخدمات المالية من خلال مقدمي تلك الخدمات بما في ذلك فئة ذوي الحاجات الخاصة والفقراء والمناطق الريفية والمناطق المهمشة" (الرادي، 2018).

أما مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي(AFI) ، فقد عرّفا الشمول بأنّه "مجموعة الإجراءات والسياسات التي تتخذها الجهات الرقابية والسلطات المختصة، بهدف تعزيز وصول مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمَّشة والميسورة على حدٍّ سواء، إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية واستخدامها، شرط أن تكون الخدمات ملائمة لاحتياجاتهم، وتُقدَّم بصورة عادلة وشفافة وبتكاليف معقولة"(Gatnar, 2013)، ويُلاحظ من هذا التعريف أنّه يؤكد على الدور المحوري للجهات الرقابية في ضمان تحقيق الشمول المالي لمكونات المجتمع كافة، من خلال تهيئة بيئة تنظيمية تُمكّن الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية وفقًا لاحتياجاتهم وإمكاناتهم المادية، وبما يرسّخ مبادئ العدالة والشفافية في التعاملات المالية.

بينما تُعرّف اللجنة الحكومية للشمول المالي في الهند على أنّه: "عملية ضمان وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، بما في ذلك توفير الائتمان الكافي وفي الوقت المناسب عند الحاجة إليه وبكلفة مقبولة"، بينما تركز العديد من تعريفات الشمول المالي المطروحة على مستوى مشاركة الأفراد في الأنشطة المصرفية، فإن هذا المفهوم يتجاوز في جوهره حدود العلاقة التقليدية بين المصرف والزبون، ليشمل منظومة أوسع من الخدمات المالية التي اسهمت في تمكين الأفراد اقتصاديًا وتعزيز اندماجهم في النظام المالي الرسمي (عبد الله وآخرون، 2016: 16).

كما عرّفه التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء لعام 2017 الشمول المالي بأنّه "تمتع الأفراد أو الشركات، بما في ذلك ذوي الدخل المنخفض والشركات الصغيرة، باستخدام الحسابات المصرفية وإمكانية الوصول السهل إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، مثل الادخار والاقتراض والمدفوعات والتحويلات والتأمين، وبجودة مناسبة وبتكلفة معقولة".(Onaolapo, 2015: 13–14)

بينما عرف البنك المركزي العراقي الشمول المالي في استراتيجيته للسنوات 2018–2020 بأنّه "ضمان وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد وقطاع الأعمال، وبكلفة مناسبة، بما يسهم في تعزيز استدامة التنمية الاقتصادية" (نورالدين، والنقيرة، 2019: 432).

مما مكن استنتاج محاور رئيسة عدة يستند إليها مفهوم الشمول المالي، بناءً على التعريفات السابقة (معهد الدراسات المصرفية، 2016: 15).

1. **الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية:** يشمل توافر الخدمات المالية الرسمية، وسهولة الوصول إليها من حيث المسافة، فضلا عن القدرة على تحمل التكاليف المرتبطة بها.
2. **استخدام المنتجات والخدمات المالية:** هو انتظام الأفراد في استخدام هذه الخدمات، وتكرار استخدامها، ومدة الاستفادة منها.
3. **القدرة المالية :**تتمثل في قدرة الأفراد على إدارة أموالهم بفعالية، مع التخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية عند الحاجة.

4. **جودة المنتجات والخدمات المالية:** الخدمات مصممة لتلبية احتياجات العملاء المختلفة، مع تطوير وتجزيئ الخدمات بما يلائم جميع شرائح المجتمع.
5. **الرقابة والتنظيم:** تهدف إلى ضمان تقديم الخدمات المالية في بيئة مستقرة، تحفظ حقوق العملاء وتعزز الاستقرار المالي العام.

وتتجلى أهمية الشمول المالي في جوانب عدة اقتصادية وتنموية، من أبرزها (مركز هردو، 2019: 3):

1. **رفع الدخل وتحفيز الاقتصاد**: يسهم الشمول المالي في زيادة الدخل الشهري للأفراد، ويحفز النشاط الاقتصادي من خلال دمج المشروعات غير الرسمية ضمن القطاع الرسمي، ما يتيح للحكومة زيادة إيراداتها الضريبية.
2. **تحسين كفاءة الإيرادات والدعم:** يعزز الشمول جمع المعلومات حول التعاملات المالية، لتقليل عجز الموازنات العامة ويسمح باستهداف الدعم الحكومي بشكل أكثر كفاءة.
3. **تمكين الفقراء ودمجهم في السوق:** إذ يدعم الشمول المالي دمج الفئات الفقيرة عبر الشركات متناهية الصغر والمشروعات المنزلية وريادة الأعمال، مما يتيح عده استراتيجية فعالة لمكافحة الفقر.
4. **تطوير إمكانات الدخل وتقليل الفقر:** توفر الخدمات المالية من خلال الهاتف المحمول إمكانيات حفظ الأموال وتحويلها، ما يساعد الأفراد على تحسين دخلهم وتقليل مستوى الفقر.
5. **تعزيز الخدمات الرقمية :**يحقق الشمول منافع تنموية واسعة، لا سيما عبر استخدام الخدمات المالية الرقمية، بما في ذلك المعاملات عبر الأجهزة المحمولة، وبطاقات الدفع، وتطبيقات التكنولوجيا المالية الحديثة (شنبي وبن لخضر، 2018: 127).
6. **تقليل الفساد وتحسين مستوى المعيشة:** إن الانتقال من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يقلل من الفساد ويحسن مستوى المعيشة، وتساعد الخدمات المالية الرقمية الناس على مواجهة المخاطر المالية الطارئة من خلال تسهيل التحويلات المالية بين الأصدقاء والأقارب.

ثانياً. فوائد ومخاطر الشمول المالي: يوفر الشمول المالي العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية، يمكن تلخيص أهمها فيما يأتي (سعدون، 2020: 16):

1. **حماية المدخرات** :يتيح الشمول المالي حماية مدخرات الفئات المجتمع ذات الدخل المحدود ضمن الإطار القانوني للبنك المركزي، بما يشمل حماية الودائع في حال تعرّض البنك لخسائر أو إفلاس، فضلاً عن حماية الأموال من السرقة أو الكوارث الطبيعية.
2. **تعزيز التنمية الاجتماعية** :أي تمكين الفئات الهشة اقتصاديًا من المشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، مما يسهم في تحسين أوضاعهم المعيشية وتعزيز دورهم في تنمية المجتمع.
3. **تحقيق الاستقرار المالي** :يسهم الشمول المالي في استقرار النظام المالي عبر إدماج جميع الفئات المجتمعية ضمن القطاع المالي الرسمي، إذ إن غياب الشمول المالي يعني وجود شرائح مستبعدة ماليًا، مما يقلل من فعالية السياسات المالية والنقدية.

تواجه المصارف مجموعة متنوعة من المخاطر عند تطبيق سياسات الشمول المالي، ومن أبرزها (الحسناوي، ومهدي، 2020: 39):

1. **القصور في البيئة التنظيمية والرقابية** :إن عدم الاستعداد الكافي على مستوى اللوائح والقوانين يحد من قدرة المصارف على تطبيق سياسات الشمول المالي بصورة سليمة.

2. **غياب البنية التحتية اللازمة** :إذ يشكل نقص البنية التحتية الضرورية عائقًا أمام توسيع نطاق الشمول المالي بشكل فعال.
3. **مخاطر التعرف على العملاء** :هذه المخاطر تتضمن صعوبات في تحديد هوية العملاء والتأكد من التزامهم بالضوابط، مما يؤدي إلى زيادة في تكاليف تقديم الخدمات ويؤثر على جودة إدارة المخاطر المصرفية.
4. **المخاطر الائتمانية :**ان التنازل عن بعض معايير منح الائتمان في سبيل توسيع الشمول المالي قد يؤدي إلى زيادة حدّة المخاطر الائتمانية المتاحة.

ثالثاً. مقاييس ومؤشرات الشمول المالي: على الرغم من التحديات المرتبطة بقياس الشمول المالي على مختلف المستويات والأصعدة، تم التغلّب على هذه الصعوبات عبر تطوير مجموعة من المؤشرات والمقاييس التي تهدف إلى تقييم الشمول المالي على الصعيدين الدولي والإقليمي والمحلي، وقبل التطرق إلى هذه المقاييس، من الضروري عرض مجموعة الشروط الأساسية التي وضعتها مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي، والتي تُعدّ إطارًا توجيهيًا لضمان جودة وموثوقية البيانات المتعلقة بالشمول المالي.

حددت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي شروط عدة أساسية عند احتساب مؤشر الشمول المالي، وهي (بن رجب، 2018: 3):

1. **الفائدة والملاءمة:** اختيار المؤشرات التي تساهم بشكل مباشر في صياغة السياسات الوطنية للشمول المالي وتوجيه الجهود التنموية.
2. **التوازن:** شمول المؤشرات لجانبي العرض والطلب، بمعنى الوصول إلى الخدمات المالية من جهة، والاستفادة الفعلية منها من جهة أخرى.
3. **البراغماتية:** أي الاعتماد قدر الإمكان على البيانات المتوفرة والمتاحة لتقليل التكلفة والجهد اللازمين لجمع المعلومات.
4. **الاتساق:** ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة عبر الزمن والمكان، بما يدعم التحليل الإحصائي والمقارنات الدولية.
5. **المرونة:** تتمثل بمراعاة السياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والجغرافي لكل دولة، مما يتيح للبلدان التكيف مع ظروفها الخاصة واختيار التعريفات أو استخدام مؤشرات بديلة عند الحاجة.
6. **الطموح :**هي السعي لقياس الشمول المالي بدقة قد يتطلب موارد وجهود إضافية، مع إمكانية الاعتماد على مؤشرات بديلة مؤقتًا إذا تعذّر الحصول على المؤشرات الأساسية، على أن يتم تحسين المؤشرات لاحقًا بما يتوافق مع المبادئ الطموحة وديناميكية الشروط الأساسية.

واتفق أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) خلال مؤتمر لوس كابوس عام 2020 على تقديم توصية تضمنت ثلاثة مؤشرات رئيسة لقياس الشمول المالي، تهدف إلى توحيد الإطار القياسي وتيسير المقارنة بين الدول (AFI, 2013):

1. **الوصول إلى الخدمات المالية:** يشير هذا البعد إلى قدرة المؤسسات المالية على توفير السلع والخدمات المالية ضمن بيئة تنظيمية وسوقية وتقنية مناسبة، ويستلزم تقييم الوصول تحديد العوائق التي تواجه المؤسسات عند تقديم الخدمات أو تلك التي تواجه العملاء عند استخدامها. كما تعكس مؤشرات هذا البعد مدى انتشار الخدمات المالية وعمقها، مثل مستوى انتشار فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي في المناطق الريفية، فضلا عن عوائق جانب الطلب مثل التكاليف والمعلومات (غناوي، 2019: 38).

مؤشرات قياس بعد الوصول تشمل:

أ. عدد نقاط الوصول لكل 10,000 بالغ على المستوى الوطني، مجزأة بحسب نوع الوحدة الإدارية.
ب. عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 بالغ أو لكل 1,000 كيلومتر مربع.
ج. مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
د. حسابات النقود الإلكترونية.
ه. النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في وحدات إدارية بها نقطة وصول واحدة على الأقل.

2. **استخدام الخدمات المالية:** يعكس هذا البعد الطريقة التي يستخدم بها العملاء الخدمات المالية، مشتملًا على انتظام الاستخدام، التكرار، ومدة الاستفادة منها، مثل متوسط ميزانيات الادخار، وعدد الصفقات لكل حساب، وعدد المدفوعات الإلكترونية لكل حساب، ومن المهم التأكيد بأن قدرة على الوصول لا تعني بالضرورة الاستخدام الفعلي، ومن ثم لا يُصنف كل فرد أو مؤسسة لديهم وصول نظري على أنهم مشمولون ماليًا بشكل تلقائي (Word Bank, 2012: 17).

مؤشرات قياس بعد الاستخدام تشمل (العراقي والنعمي، 2018، ص107):

أ. عدد البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي.
ب. عدد البالغين حملة وثائق التأمين.
ج. ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية والتحويلات.
د. عدد البالغين الذين يمتلكون حساب ائتمان منتظم.
ه. عدد معاملات الدفع غير النقدية والمعاملات عبر الهاتف.
و. عدد الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية أو خطوط ائتمان قائمة لدى مؤسسات نظامية.

3. **جودة الخدمات المالية:** يقيس هذا البعد مدى قدرة الخدمة المالية على تلبية احتياجات العملاء، بما في ذلك الخيارات المتاحة ووعي العملاء وفهمهم للمنتجات المالية، وهذا البعد يهدف إلى التأكد من أن الخدمات مصممة بطريقة تلبي توقعات جميع شرائح المجتمع.

مؤشرات قياس الجودة تشمل (شنبي، وبن لخضر، 2018: 110–111):

أ. **القدرة على تحمل التكاليف :**تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي، خصوصًا للفئات منخفضة الدخل.
ب. **الراحة وسهولة الاستخدام :**تقييم وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.
ج. **التثقيف المالي :**مستوى المعرفة المالية الأساسية وقدرة العملاء على التخطيط وإدارة الدخل.
د. **العوائق الائتمانية :**منح العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية من بين مجموعة متنوعة من الخيارات.
ه. **الشفافية :**ضمان حصول العملاء على معلومات واضحة ودقيقة حول الخدمات المالية.
و. **حماية المستهلك :**وجود القوانين والأنظمة التي تحمي حقوق العملاء وتمنع الممارسات الاحتيالية.
ز. **السلوك المالي أو المديونية :**متابعة التأخر في السداد ومعرفة قدرة العملاء على الالتزام المالي ضمن فترة زمنية محددة.

رابعاً. علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي: إن الشمول المالي يسهم بشكل مباشر في تعزيز الاستقرار المالي، كونه يمثل عنصرًا أساسيًا في توفير أسواق مالية عادلة وآمنة ومستقرة، فعدم تحقيق شمول مالي فعّال قد يؤدي إلى ضعف الاستقرار في القطاع المالي، لذلك يُعد توسيع نطاق الخدمات المالية المقدمة إلى الأفراد والشركات غير المتمكنة من الوصول إلى القطاع المالي، وزيادة

عمق الخدمات لمن لديهم الحد الأدنى منها، وتفعيل قوانين حماية المستهلك، تطوير برامج محو الأمية المالية، من الإجراءات الضرورية التي تمكّن صانعي القرار والمقدّمين للمنتجات المالية من اتخاذ قرارات مستنيرة ومناسبة(Marah, 2017: 3) .

أما الاستقرار المالي، هو "الحالة التي يكون فيها النظام المالي المكوَّن من الوسطاء الماليين والأسواق المالية والبنى التحتية، قادرًا على تحمل الصدمات وتقليل احتمال حدوث اضطرابات في عمليات الوساطة المالية"، ويتميز النظام المالي المستقر بقدرته على توجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية المربحة، وإدارة المخاطر بكفاءة، وتسوية المدفوعات بسلاسة (Ferguson et al., n.d.).

يشير Khan في عام (2011) إلى وجود ثلاث قنوات رئيسة يمكن للشمول المالي من خلالها أن يسهم في الاستقرار المالي: (Global Partnership for Financial Inclusion, n.d., 3)

1. **تنويع الموجودات المصرفية :**يؤدي ارتفاع مستويات الائتمان الممنوح للشركات الصغيرة إلى تقليل المخاطر الإجمالية لمحافظ البنوك، إذ يقل الاعتماد على مقترض واحد بشكل كبير، مما يقلل من تقلبات المحفظة ويخفض مخاطر النظام المالي.
2. **تعزيز كفاءة السياسة النقدية :**يسهم الشمول المالي الفعّال في تحسين انتقال آثار السياسة النقدية على الاقتصاد، مما يعد عاملًا إيجابيًا مؤثرًا في الاستقرار المالي
3. **زيادة قاعدة الودائع :**يساهم ارتفاع عدد الإدخارات الصغيرة في توسيع قاعدة الودائع وزيادة استقرارها، مما يقلل من اعتماد البنوك على التمويل غير الأساسي الذي يكون أكثر تقلبًا خلال الأزمات، وبالتالي تخفيض المخاطر الدورية.

كما يمكن للاستقرار المالي أن يعزز بدوره الشمول المالي من خلال نتائج إيجابية عدة :(The Experts Financial Inclusion Group of G20 & DFID, 2012: 11)

1. التأثير الإيجابي على التضخم وأسعار الفائدة، بما قد يقلل من الفائدة الاسمية ويجعل الخدمات المالية أكثر قدرة على الوصول لمحدودي الدخل بتكاليف معقولة.
2. بناء ثقة المستهلك في النظام المالي، مما يزيد احتمالية رغبة الأفراد في المشاركة في الشمول المالي.
3. تعزيز الشرعية السياسية للقطاع المالي الشامل، مما يقلل من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم يحد من عدم الاستقرار المالي.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للاستقرار المالي

أولاً. مفهوم الاستقرار المالي واهميته: ضمن مفهومه الواسع والشامل، يشير صندوق النقد الدولي إلى الاستقرار المالي بأنه قدرة النظام المالي على التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية، وتوجيه النشاطات الاقتصادية نحو الفعالية المثلى، وتحديد وتقييم وتنويع وإدارة المخاطر المالية، وضمان قدرته على أداء وظائفه الرئيسة في ظل الصدمات الخارجية أو تراكم الاختلالات المالية والاقتصادية، من خلال آليات التصحيح الذاتي التي يتمتع بها. ومن ثم، يجب أن يكون النظام المالي مؤهلاً لتبسيط وتسهيل أداء الاقتصاد القومي، ومعالجة حالات عدم التوازن المالي التي تنشأ داخليًا أو نتيجة أحداث سلبية مهمة وغير متوقعة (Schinasi, 2004: 8).

يُعرَّف الاستقرار المالي بأنه الحالة التي يتسم فيها النظام المالي بالكفاءة والقدرة على أداء وظائفه الأساسية، بما في ذلك تخصيص الموارد، وتوزيع المخاطر، وتسوية المدفوعات، مع قدرته على امتصاص الصدمات الاقتصادية والمالية. كما يتجلى في انسيابية تدفق رؤوس الأموال بين مختلف القطاعات الاقتصادية، في ظل وجود مؤسسات مالية وأسواق تتسم بالكفاءة والسيولة والقدرة

على مواجهة الأزمات (سلطة النقد الفلسطينية، 2012: 2–3).، ويُعرف الاستقرار المالي أيضًا بأنه: "غياب الضغوط التي قد تُلحق ضررًا اقتصاديًا لا يمكن قياسه بسهولة، والتي قد تتجاوز مجموعة محدودة للغاية من العملاء والأطراف المقابلة" (Herrero & Del Rio, 2004: 8).

وتبرز أهمية الاستقرار المالي كونه يعكس سلامة النظام المالي والذي يلعب دورًا مهمًا في تعزيز الثقة في النظام المالي ومنع وقوع المخاطر التي تهز الاستقرار الاقتصادي، ويمكن استخلاص أهميته فيما يأتي (محمد، 2022: 5):

1. تحديد وتقييم المخاطر المصرفية وإدارتها.
2. القدرة على أداء الأدوار الأساسية حتى عند تعرضها للصدمات الخارجية.
3. تسيير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية حسب مناطق جغرافية معينة، بما في ذلك العمليات الاقتصادية والمالية (الائتمان، الادخار، الاستثمار، تراكم الثروة، خلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الموجودات).

ثانياً. وظائف النظام المالي في تحقيق الاستقرار المالي: للنظام المالي وظائف متعددة تلعب دورًا كبيرًا في تحقيق الاستقرار المالي، ومن أهم هذه الوظائف ما يأتي (بن عيسى وآخرون، 2019: 75):

1. **الادخار** :هو "عملية تحويل الموارد المالية إلى موجودات مالية" مثل الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية، ويتميز الادخار بمستوى مخاطرة منخفض، مما يسهم في تمويل الاستثمارات بشكل آمن وفعال.
2. **الائتمان** :يتمثل بتوفير التمويل اللازم من قبل المؤسسات المالية للوحدات الاقتصادية، مما يمكنها من تلبية احتياجاتها وتوسيع مشاريعها، ويعد الائتمان أداة حيوية فعالة لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي.
3. **السيولة** :تضمن الأسواق المالية وجود السيولة اللازمة لتحويل الأدوات المالية إلى نقود بسهولة وبمخاطر منخفضة، مما يعزز قدرة المدخرين على الوصول إلى أموالهم عند الحاجة.
4. **المدفوعات** :يشمل النظام المالي آليات دفع متنوعة مقابل السلع والخدمات، حيث تسهم هذه الآليات في تسوية الالتزامات المالية بين الأفراد والمؤسسات بشكل سلس وفعّال.
5. **الثروة** :توفر الأسواق المالية أدوات متنوعة لتخزين الثروة والحفاظ عليها، إذ تتيح هذه الأدوات لصاحبها دخلًا ثابتًا وتحافظ على قيمة رأس المال من التآكل بفعل التضخم أو المخاطر الاقتصادية.
6. **المخاطر** :يحصل الأفراد والشركات على الحماية ضد المخاطر المالية من خلال الأدوات والخدمات التي توفرها الأسواق المالية، مثل التأمين وحماية الاستثمارات، مما يسهم في تقليل تأثير الأحداث غير المتوقعة على الثروات والأعمال.

ثالثاً. العوامل المؤثرة على الاستقرار المالي: تتأثر مستويات الاستقرار المالي بعدة عوامل اقتصادية رئيسية، (Reschiwati et al., 2020: 321)؛ (Supreena & Dalvi, 2004: 210) كما يأتي:

1. **معدلات التضخم:** إن تذبذب معدلات التضخم، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، له تأثير واضح على أداء البنك المركزي وقدرته على ضبط الاستقرار المالي. إذ يُلحظ في العديد من الاقتصادات أن الاتجاه العام لمعدلات التضخم يميل نحو الارتفاع، وذلك نتيجة زيادة العائدات النقدية ونمو عرض النقود بشكل كبير، مما يفرض ضغوطاً على السياسات النقدية وقرارات البنك المركزي.

2. **عرض النقود:** يؤدي النمو المفرط في عرض النقود إلى زيادة في معدلات التضخم بشكل كبير، مما ينعكس سلباً على الاستقرار في النظام المالي ويؤثر على عمل البنوك في مختلف أنحاء العالم، ويعد التحكم في عرض النقود من أبرز أدوات البنك المركزي لضمان الاستقرار المالي.
3. **سعر الصرف:** يسهم الانخفاض المستمر للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية في الضغط على الاستقرار المالي، كما حدث في بعض الاقتصادات مثل السودان، ويعود ذلك إلى ضعف العائدات من النقد الأجنبي واتساع عجز ميزان المدفوعات، وهذا الانخفاض يؤثر سلباً على مؤشرات الاستقرار المالي ويحد من قدرة البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية بفاعلية.
4. **ميزان المدفوعات:** إن اتساع عجز ميزان المدفوعات يلعب دوراً محورياً في التأثير على الاستقرار المالي، إذ يتأثر بشكل كبير بعائدات النفط من النقد الأجنبي وزيادة حجم الواردات مقارنة بالصادرات، ويؤدي هذا العجز إلى ضغوط على سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مما ينعكس سلباً على قدرة النظام المالي على الاستقرار.

رابعاً. مؤشرات الاستقرار المالي: إن تحقيق الاستقرار المالي يُعد من الأهداف الرئيسية التي يسعى البنك المركزي إلى المحافظة عليها، كونها الركيزة الأساسية التي تمثل نقطة الانطلاق نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل، وتقييم الاستقرار المالي يعتمد على مجموعة من المؤشرات المحورية، التي توفر رؤية دقيقة لأداء النظام المالي وقدرته على مواجهة الصدمات الاقتصادية، ومن أبرز هذه المؤشرات ما يأتي: (صندوق النقد العربي، 2019: 112):

1. **مؤشر القطاع المصرفي:** يقيس هذا المؤشر المكونات الرئيسة للقطاع المصرفي، وتأثيرها على الاستقرار المالي سواء بشكل إيجابي أو سلبي، ويتم تحليل المتغيرات المكونة لهذا المؤشر لتحديد مدى قدرة القطاع المصرفي على دعم أو تهديد الاستقرار المالي في الاقتصاد، وذلك استناداً إلى الأداء المصرفي العام، حجم الائتمان الممنوح، ونوعية الأصول.
2. **مؤشر الاقتصاد الكلي:** هذا المؤشر يهدف إلى قياس تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار المالي، مثل معدل النمو الاقتصادي، التضخم، ومعدلات البطالة، وهذه المتغيرات تمثل الركائز الأساسية لتقييم مرونة الاقتصاد وقدرته على الصمود أمام الصدمات المالية.
3. **مؤشر سوق رأس المال:** يقيس هذا المؤشر تأثير أسواق رأس المال على الاستقرار المالي عبر مؤشرين رئيسيين: مؤشر سوق رأس المال والقيمة السوقية للأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.، ويُعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات المستخدمة في بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي، إذ يعكس فعالية سوق الأوراق المالية في دعم النمو الاقتصادي واستقرار النظام المالي.
4. **مؤشر الدورة المالية:** يقيس هذا المؤشر أثر الدورة المالية على الاستقرار المالي، وذلك عبر تحليل فجوة الائتمان بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وترتبط هذه الفجوة عادة بعلاقة عكسية مع الاستقرار المالي؛ فكلما ازدادت الفجوة بين الائتمان والناتج المحلي الإجمالي، دل ذلك على تجاوز مستوى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص لما يتناسب مع حجم الاقتصاد، مما قد يؤدي إلى ضغوط على الاستقرار المالي.

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات الشمول المالي والاستقرار المالي في العراق للمدة (2015–2024)

الشمول المالي يُعد من المفاهيم الحديثة نسبياً في الأدبيات الاقتصادية، إذ يرتبط بمدى قدرة الأفراد والمؤسسات على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها بكفاءة، بما يسهم في

تعزيز الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار، يهدف هذا المبحث إلى تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي في العراق، وبيان انعكاساتها المحتملة على الاستقرار المالي خلال المدة (2015–2024).

أولاً. تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق: يتضح في بيانات الجدول رقم (1) أن مؤشرات الشمول المالي في العراق شهدت تحسناً تدريجياً خلال مدة الدراسة، وهو تحسن اتسم بالاستمرارية أكثر من اتسامه بالارتفاع السريع، الأمر الذي يعكس طبيعة البيئة المصرفية والاقتصادية في البلاد. فقد ارتفع عدد الحسابات المصرفية لكل (1000) شخص من (144) حساباً عام 2015 إلى (189) حساباً عام 2024، وهو ما يدل إلى توسع نسبي في قاعدة المتعاملين مع الجهاز المصرفي، ويُعزى هذا التطور إلى جملة من العوامل، من أبرزها التوسع في برامج توطين الرواتب، وازدياد الاعتماد على أنظمة الدفع الإلكتروني، فضلاً عن الجهود التي بذلها البنك المركزي العراقي لتعزيز الشمول المالي.

كما سجل عدد أجهزة الصراف الآلي لكل (100) ألف نسمة نمواً تدريجياً، إذ ارتفع من (2.7) جهاز عام 2015 إلى (4.0) أجهزة عام 2024. وسبب هذا الارتفاع هو التحسن نسبياً في البنية التحتية المصرفية، إلا أن مستواه ما يزال دون الطموح، ولا سيما عند مقارنته بالمعدلات السائدة في الاقتصادات الناشئة، مما يدل على استمرار التحديات المتعلقة بالانتشار الجغرافي للخدمات المصرفية.

وفيما يخص الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، قد ارتفع من (11.2%) إلى (14.0%) خلال مدة الدراسة، وهو ما يعكس تحسناً محدوداً في الدور التمويلي للمصارف. غير أن بقاء هذه النسبة عند مستويات متواضعة يعكس استمرار ضعف الوساطة المالية، وهيمنة التمويل الحكومي، فضلا عن ارتفاع مستويات المخاطر الائتمانية.

أما عدد فروع المصارف التجارية لكل (100) ألف نسمة فقد شهد زيادة طفيفة من (3.0) فروع عام 2015 إلى (3.9) فروع عام 2024، وهو ما يعكس توسعاً حذراً في النشاط المصرفي التقليدي، تزامناً مع التوجه نحو الخدمات المصرفية الرقمية بوصفها بديلاً أقل كلفة وأكثر مرونة.

وبشكل عام، يمكن القول إن مسار الشمول المالي في العراق اتجه نحو التحسن التدريجي، إلا أن هذا التحسن ظل محدود الأثر، الأمر الذي يشير إلى الحاجة إلى سياسات أكثر فاعلية لتعميق الإدماج المالي.

جدول (1): مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة (2015-2024)

السنة	عدد الحسابات المصرفية لكل (1000) شخص	عدد أجهزة الصراف الالي لكل (100) ألف نسمة	الائتمان للقطاع الخاص% من الناتج المحلي	عدد فروع المصارف التجارية لكل (100) ألف نسمة
2015	144	2.7	11.2	3.0
2016	149	2.9	11.5	3.1
2017	152	3.0	11.7	3.2
2018	157	3.1	12.0	3.3
2019	162	3.3	12.5	3.4
2020	167	3.5	12.8	3.5

السنة	عدد الحسابات المصرفية لكل (1000) شخص	عدد أجهزة الصراف الالي لكل (100) ألف نسمة	الائتمان للقطاع الخاص% من الناتج المحلي	عدد فروع المصارف التجارية لكل (100) ألف نسمة
2021	173	3.6	13.1	3.6
2022	178	3.8	13.5	3.7
2023	184	3.9	13.7	3.8
2024	189	4.0	14.0	3.9

المصدر: البنك الدولي، والبنك المركزي العراقي، والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير لسنوات متعددة.

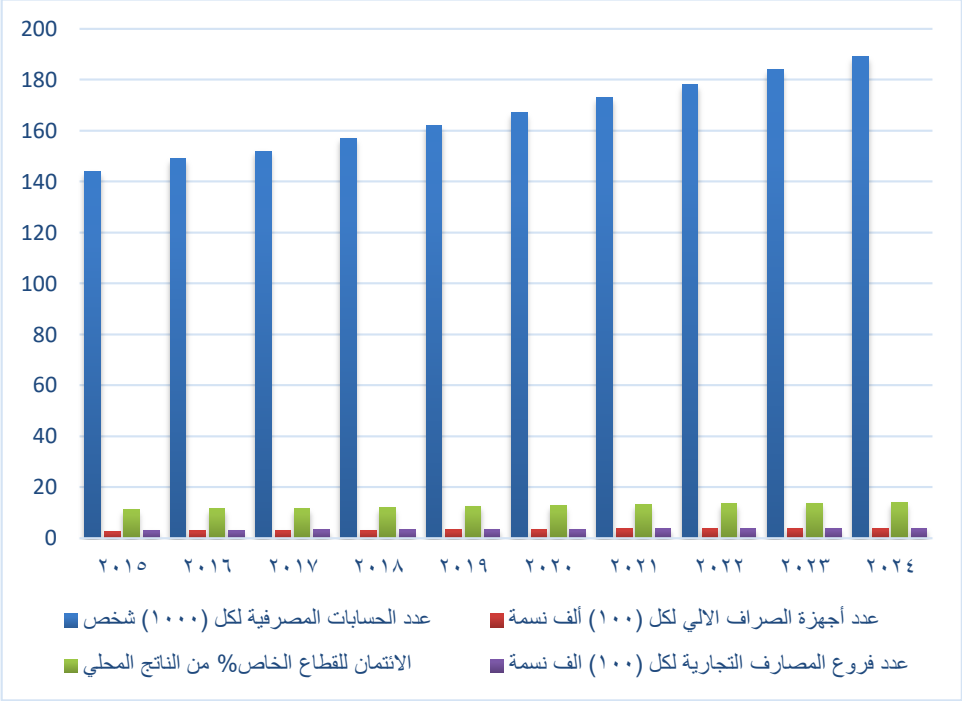

شكل (1): تطور مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة (2015-2024)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (1).

ثانياً. تحليل مؤشرات الاستقرار المالي في العراق: الاستقرار المالي يمثل أحد الأهداف الرئيسة للسياسة النقدية، كونه يعكس قدرة النظام المالي على أداء وظائفه الأساسية دون التعرض لاضطرابات جوهرية، ويُظهر الجدول رقم (2) تطور مؤشرات الاستقرار المالي في العراق خلال مدة الدراسة. يبين مؤشر القطاع المصرفي حالة من التذبذب النسبي، إذ تراوحت قيمه بين الارتفاع والانخفاض خلال السنوات المختلفة، وهو ما يعكس حساسية القطاع المصرفي تجاه المتغيرات الاقتصادية، ولا سيما تقلبات الإيرادات النفطية ومستويات السيولة والائتمان.

أما مؤشر الاقتصاد الكلي فقد شهد تحسناً ملحوظاً خلال المدة (2015–2019)، مدفوعاً بتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية، قبل أن يتراجع في عام 2020، نتيجة الصدمة الاقتصادية المرتبطة بجائحة كورونا، ثم يعود ليسجل مستويات متوسطة في السنوات اللاحقة.

في المقابل، اتسم مؤشر سوق رأس المال بالضعف الواضح طوال مدة الدراسة (2015–2024)، مما يدل على محدودية دور السوق المالية العراقية في دعم الاستقرار المالي، واقتصار نشاطها على نطاق ضيق لا ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الوطني.

كما أظهر مؤشر الاقتصاد العالمي قيماً محدودة نسبياً، إلا أنه يعكس درجة ارتباط الاقتصاد العراقي بالمتغيرات الخارجية، لاسيما تلك المرتبطة بأسعار النفط والتقلبات المالية العالمية.

أما مؤشر الدورة المالية فقد بقي عند مستويات منخفضة ومستقرة نسبياً، الأمر الذي يشير إلى غياب دورات مالية حادة، لكنه في الوقت ذاته يعكس محدودية النشاط الائتماني والاستثماري.

وقد انعكست هذه التطورات على مؤشر الاستقرار المالي الكلي، والذي شهد تحسناً ملحوظاً حتى عام 2019، ثم تراجعاً مؤقتاً في عام 2020، قبل أن يستقر عند مستويات متوسطة خلال السنوات اللاحقة، مما يدل على أن الاستقرار المالي في العراق ما يزال يتسم بالهشاشة النسبية.

وعبر المقارنة الزمنية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر الاستقرار المالي، يمكن أن نلحظ وجود ارتباط وصفي إيجابي بينهما، إذ تزامنت فترات التحسن في مؤشرات الشمول المالي مع تحسن نسبي في مستويات الاستقرار المالي، ولا سيما خلال المدة (2017–2019). ويشير ذلك إلى أن توسيع قاعدة المتعاملين مع القطاع المصرفي وزيادة حجم التعاملات المالية الرسمية يمكن أن يسهم في تعزيز متانة النظام المالي والحد من مخاطر التركز.

جدول (2): تطور مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2015-2024)

السنة	مؤشر القطاع المصرفي	مؤشر الاقتصاد الكلي	مؤشر سوق راس المال	مؤشر الاقتصاد العالمي	مؤشر الدورة المالية	مؤشر الاستقرار المالي
2015	0.205	0.031	0.124	0.000	0.000	0.311
2016	0.300	0.080	0.049	0.000	0.030	0.410
2017	0.244	0.118	0.005	0.020	0.030	0.411
2018	0.193	0.228	0.005	0.012	0.030	0.464
2019	0.261	0.267	0.008	0.005	0.030	0.563
2020	0.266	0.144	0.050	0.020	0.014	0.494
2021	0.215	0.119	0.039	0.035	0.011	0.418
2022	0.279	0.156	0.013	0.014	0.000	0.462
2023	0.301	0.121	0.063	0.020	0.016	0.521
2024	0.182	0.175	0.093	0.024	0.030	0.504

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، سنوات متعددة.

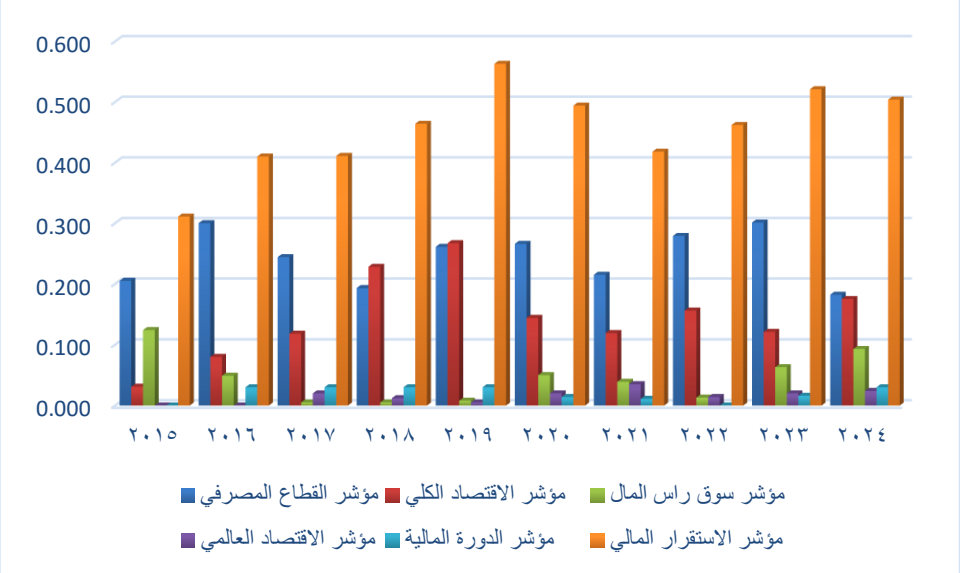

شكل (2): تطور مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2015-2024)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (2).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. إن مستويات الشمول المالي في العراق ما تزال محدودة رغم التحسن النسبي في بعض المؤشرات، وإن الفجوة في توزيع الخدمات المصرفية وأيضاً الاعتماد المحدود على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مما يمثلان عقبات رئيسة أمام تحقيق أثر أكبر للشمول المالي في دعم الاستقرار المالي.
2. ويتبين من بيانات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أن نسبته محدودة مقارنة بحجم الاقتصاد، مما يحد من مساهمة الشمول المالي في دعم الاستقرار المالي.
3. لا تزال البنية التحتية المصرفية، ولاسيما الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع الإلكترونية، تعاني من ضعف الانتشار، إذ تبين من التحليل أن مناطق محدودة من العراق تتمتع بكثافة أعلى في هذه الخدمات، في حين لا تزال المناطق الريفية والأقل خدمة تعاني من نقص واضح فيها.
4. لم يحقق الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الدور التنموي المأمول، إذ تشير البيانات إلى محدودية نسبته مقارنة بحجم الاقتصاد، وهو ما يعكس ضعف كفاءة الوساطة المالية. ومع ذلك، فأن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يقتصر على حجم الائتمان فحسب، بل يرتبط أيضًا بعوامل أخرى مكملة، الأمر الذي يحدّ من إسهام الشمول المالي في دعم الاستقرار المالي.
5. تبين أن التقدم في الشمول المالي مرتبط بشكل مباشر بتحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية وانتشار التقنيات المالية الحديثة.
6. اتسم الاستقرار المالي بدرجة من التذبذب، نتيجة الاعتماد العالي على القطاع النفطي وتأثر الاقتصاد بالصدمات الخارجية (تقلب أسعار النفط العالمية).

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة تبني سياسات مالية ومصرفية أكثر فاعلية لتعزيز الشمول المالي بوصفه أحد المسارات الرئيسة لتحقيق الاستقرار المالي المستدام في العراق.

2. العمل على تشجيع المصارف على زيادة الوعي المالي، ونشر الثقافة المالية بين الأفراد لتعزيز استخدام الخدمات المالية الرسمية.
3. تحفيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني والتقنيات المصرفية الحديثة لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية.
4. تبني استراتيجية وطنية متكاملة لتعزيز الشمول المالي، إذ تشمل الاهتمام بتطوير البنية التحتية المصرفية، وزيادة انتشار فروع المصارف والأجهزة المالية في المناطق الريفية والنائية.
5. اعداد دراسات تحليلية مستقبلية لتوسيع قاعدة البيانات وتحليل مؤشرات الشمول المالي الجديدة أو المرتبطة بأبعاد إضافية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. الرادي، عبد الله. (2018، 21 مايو) .الشمول المالي .الشرق الأوسط، العدد 18819. متاح على : https://goo.gl/qWcCnm
2. عبد الله، س.، وآخرون. (2016) .الشمول المالي في فلسطين: دراسة حول الشمول المالي في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ورام الله متاح على: www.pma.ps
3. نورالدين، أحمد محمد عبد الحي، النقيرة، أحمد محمود محمد. (2019). دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء: دراسة تطبيقية على عملاء أواسط الدلتا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
4. معهد الدراسات المصرفية. (2016) .إضاءات مالية ومصرفية: نشرة توعوية، السلسلة الثامنة، العدد 7 .الكويت.
5. مركز هردو للتعليم الرقمي. (2019) .الشمول المالي: هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية؟ مصر، القاهرة. متاح على:https://hrdoegypt.org/
6. بن رجب، جلال الدين. (2018) .احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية .دراسات اقتصادية، 45، صندوق النقد العربي.
7. غناوي، أحمد علي. (2019) .فاعلية بعض السياسات التنموية للحد من الفقر – تجارب دولية مختارة مع إشارة خاصة للعراق بعد عام (2003) أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
8. العراقي، باسم عبد، النعمي، زيد أحمد. (2018) .الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية .مجلة جامعة جيهان–أربيل العلمية، إصدار خاص، 2(C).
9. شنبي، صوريه، بن لخضر، السعيد. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية.
10. سعدون، محمد محروس. (2020) .الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لواقع الدول العربية .مجلة البحوث القانونية والاقتصادية – جامعة المنوفية – كلية الحقوق، 52(4).
11. شنبي، صورية، وبن لخضر، السعيد. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 3، العدد (2).

12. الحسناوي، سالم صلاح، ومهدي، لينا صلاح. (2020). دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة جامعة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد (85).
13. العراقي، بشار أحمد، والنعمي، زهراء أحمد. (2018). الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية. مجلة جامعة جيهان–أربيل العلمية، إصدار خاص، العدد (2)، الجزء (C).
14. غناوي، أحمد عدنان. (2019). فاعلية بعض السياسات التنموية للحد من الفقر: تجارب دولية مختارة مع إشارة خاصة للعراق بعد عام 2003 (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
15. سلطة النقد الفلسطينية 2013، تقرير الاستقرار المالي2012 ، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، فلسطين.
16. محمد، جمال هداش، (2022)"دور خصائص نظم المعلومات الإدارية في تحسين الأداء المالي من خلال إدارة علاقات الزبون – دراسة تطبيقية لعدد من المصارف التجارية في بغداد". أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
17. بن عيسى، الهام، وآخرون. (2019). دور استقرار النظام المالي في دعم النمو والتطور الاقتصادي. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد 3، العدد 1.
18. صندوق النقد العربي. (2019). التقرير العربي الموحد، الجزء السابع. أبو ظبي.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Dangi, N., & Kumar, P. (2013). Current situation of financial inclusion in India and its future visions. International Journal of Management and Social Sciences Research, 2(8).
2. Gatnar, E. (2013). Financial inclusion indicators in Poland.
3. Onaolapo, A. R. (2015). Effects of financial inclusion on the economic growth of Nigeria (1982–2012). International Journal of Business and Management Review, 3.
4. Alliance for Financial Inclusion (AFI). (2013). Measuring financial inclusion: Core set of financial inclusion indicators. Malaysia: AFI.
5. World Bank. (2012). Financial inclusion strategies: Reference framework.
6. Marah, K. (2017). Bank of Sierra Leone: Financial inclusion strategy for Sierra Leone 2017–2020. https://www.bsl.gov.sl/sl%20FinancialIncluision%20strategy%202017%20%202020.pdf
7. Ferguson, R. W., Panetta, F., Banca d'Italia, Portes, R., & Laster, D. (n.d.). International financial inclusion & stability. Geneva Reports on the World Economy 9. http://Faculty.London.Edu/Rportes/International_Financial_Inclusion_Stability.pdf
8. Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI). (2013). Financial inclusion – A pathway to financial stability? Understanding the linkages.
9. The Experts Financial Inclusion Group of G20 & UK Department for International Development. (2012, November). Financial inclusion and linkages to stability, integrity and protection: The South African experience: www.cgap.org/sites/default/files/i-sip_report_1.pdf

10. World Bank. (2012). Financial inclusion strategies: Reference framework. World Bank Group.
11. Bank of Sierra Leone. Retrieved from https://www.bsl.gov.sl/sl%20FinancialIncluision%20strategy%202017%20%202020.pdf
12. Ferguson, R. W., Panetta, F., Banca d'Italia, Portes, R., & Laster, D. (n.d.). International financial inclusion and financial stability. Geneva Reports on the World Economy, 9. Retrieved from http://faculty.london.edu/rportes/International_Financial_Inclusion_Financial_Stability.df
13. Global Partnership for Financial Inclusion. (n.d.). Financial inclusion – A pathway to financial stability? Understanding the linkages. Retrieved from https://www.gpfi.org
14. The Experts Financial Inclusion Group of G20 & UK Department for International Development (DFID). (2012, November). Financial inclusion and linkages to stability, integrity and protection: The South African experience. Retrieved from https://www.cgap.org/sites/default/files/i-sip_report_1.pdf
15. Schinasi, Garry J.,2004, Defining Financial Stability, Working Paper 187, International Capital Markets Department, International Monetary Fund, Washington D.C., USA.
16. Herrero, A., & Del Rio, A. (2004). Financial stability: Concepts, measurement and policy applications. European Central Bank Working Paper Series, No. 356
17. Narayanan, S., & Dalvi, R. (2004). Assessment of financial stability reports: Sveriges Riksbank. Finance Working Paper, University Library of Munich, Germany.
18. Reschiwati, R., Syahdina, A., & Handayani, S. (2020). Effect of liquidity, profitability, and size of companies on firm value.